UNHCR
UN High Commissioner for Refugees
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة

تم إقرار المبادئ من قبل الفريق العالمي المعني بالهجرة[1] والذي اجتمع في باريس في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني في البيان التالي:
يستشعر الفريق العالمي المعني بالهجرة القلق تجاه العواقب المترتبة على تغير المناخ على الهجرة البشرية والتنمية البشرية. فرغم تزايد الأدلة بأن تغير المناخ قد يتسبب في تنقل الأفراد بشكلٍ كبير، لا تزال استجابة المجتمع الدولي –على أفضل تقدير– محدودة. نادراً ما يكون تغير المناخ والعوامل البيئية الأسباب الوحيدة للهجرة. إذ يميل الأفراد إلى التنقل لأسبابٍ متنوعة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية. إضافةً إلى ذلك، تعد البيئة إحدى العوامل الرئيسية في ديناميكيات الهجرة، سواء كان ذلك بسبب التأثير المباشر للتدهور البيئي أو الكوارث البيئية على التنقل البشري أو لتأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أنه يصعب عزل التأثير الفعلي للتغير المناخي على الهجرة والاعتماد عليه وحده لتقدير كم هذا الأثر، يتفق معظم المراقبين أن ذلك من شأنه أن يؤثر على حياة الأشخاص وحقوقهم الإنسانية، لا سيما النساء والفتيات سواء كان ذلك من حيث سبل كسب العيش أو التوظيف أو الإسكان أو الخدمات الصحية أو مرافق الصرف الصحي، وغالباً ما تكون الهجرة والنزوح هي إستراتيجيات التكيف التي يلجأ إليها الأشخاص أخيراً لاستيعاب هذه التغيرات.

تتعدد أوجه أثر التغير المناخي على الهجرة. فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتا النهر وغيرها من المناطق المنخفضة في العالم المكتظة بالسكان، وقد تسبب حتى الآن في النزوح والتنقل الداخلي في بعض البلدان. وقد يؤدي كذلك ارتفاع مستويات مياه البحار إلى تآكل الأراضي بدرجة كبيرة في بعض الدول الجزرية الصغيرة. هذا ويصاحب تغير المناخ أيضاً الجفاف والتصحر، مما يؤثر على سبل كسب العيش للعائلات، لا سيما الخاصة بمزارعي الكفاف. وأخيراً، قد يساهم التغير المناخي في زيادة معدل تكرار الأحداث المناخية السيئة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والعواصف والفيضانات.

جديرٌ بالذكر أن تغير المناخ يؤثر على أنماط التنقل بطرقٍ شتى. فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكنى وتؤدي إلى النزوح الدائم للسكان. وعلى النقيض، قد يؤدي الجفاف في البداية إلى الهجرة الدورية أو المؤقتة لتتمكن العائلات بذلك من تنويع مصادر الدخل. ومن المحتمل أن ينتقل معظم هؤلاء النازحين لمسافاتٍ قصيرة، ثم يعودون متى تسمح لهم الظروف بذلك. ورغم ذلك، هناك بعض الحالات التي قد يمهد فيها النزوح الداخلي القصير المدى الطريق للتحركات الدولية الطويلة المدى ويساهم فيها. ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه التحركات إلى زيادة ظاهرة التوسع الحضري والتحديات المصاحبة لها.

ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة أثر التغير المناخي على الهجرة في البلدان النامية. ففي أقل البلدان نمواً، غالباً ما يكون هناك نقص في الموارد التي تساعد في التكيف مع العواقب المترتبة على النزوح البشري الذي يكون مصاحباً لتغير المناخ أو إدارة مثل هذه العواقب. إضافةً إلى ذلك، يحدث تغير المناخ في سياق عالمي يتسم بالتباين الكبير داخل البلدان وبين بعضها وبعض. فهو يؤثر بشكل متفاوت على قطاعات السكان المتضررة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعمل على تفاقم حالات الضعف المتعلقة بنوع الجنس أو العرق أو الصحة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وقد يكون له انعكاسات خطيرة على حقوق المرأة والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية ورفاه تلك الفئات.

---

[1] الفريق العالمي المعني بالهجرة هو مجموعة مشتركة بين الوكالات تجمع بين 16 وكالة (14 وكالة تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة) لتعزيز استخدام الصكوك الدولية ذات الصلة والقواعد المتعلقة بالهجرة، والتشجيع على اعتماد منهجيات أكثر تماسكاً وشمولاً وتنسيقاً في مسألة الهجرة الدولية.

وقد يتحول كذلك التغير المناخي وعواقبه إلى صراعات على الموارد، وهو ما يؤدي بدوره إلى النزوح والهجرة. كما يثير كذلك مخاوف تتعلق بالأمن الإنساني تجاه النازحين ومن قد يواجهون أشكالاً جديدة من الضعف، بما في ذلك التمييز أو انتهاك حقوق الإنسان أو المخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والمقيمين في المجتمعات التي تستقبل مثل هؤلاء. وتتأثر النساء والفتيات بمثل هذه المخاطر، لا سيما إذا ما تعلق الأمر بالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والعمل القسري.

وغالباً ما يتم تسليط الضوء فقط على العواقب الفورية المترتبة على الكوارث التي تحدث فجأة مثل: الفيضانات، أو الأعاصير، أو العواصف الشديدة. ومع ذلك، تظهر أزمة صامتة على المدى الطويل ناتجة عن التدهور البيئي التدريجي البطيء من شأنها أن تؤثر أيضاً على العديد من الأشخاص.

وفي ضوء هذه التحديات، يدعو الفريقُ العالمي المعني بالهجرة المجتمعَ الدولي إلى الاعتراف بأن مسألتي الهجرة والنزوح الناتجتين عن التدهور البيئي وتغير المناخ تتطلبان اتخاذ إجراء عاجل. ويوصي الفريق العالمي المعني بالهجرة بصفة خاصة بما يلي:

– إقرار تدابير تراعي نوع الجنس وحقوق الإنسان والتنمية البشرية لتحسين سبل كسب العيش لهؤلاء المعرضين لتأثيرات التغير المناخي وزيادة قدرتهم على الصمود، وذلك لمكافحة الحاجة إلى التحركات القسرية.

– توجيه عناية خاصة لوضع حقوق الإنسان لهؤلاء المتضررين من عواقب التغير المناخي، بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ إذ يجب أن يعمل القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك المبدأ الأساسي لعدم التمييز، إلى جانب بعض الصكوك الخاصة مثل المبادئ الإرشادية للنزوح الداخلي على توجيه عمل الدول نحو الأشخاص النازحين جرَّاء العوامل البيئية.

– اكتشاف أوجه الترابط المعقدة بين التغير المناخي والتنقل البشري، وذلك بغرض تجميع البيانات وتطوير الخبرات وبناء القدرات للتصدي لمثل هذا التحدي، وتحقيق التعاون الوثيق بين المجتمعات الخاصة بعلوم المناخ والعلوم الاجتماعية للوصول إلى هذه الغاية.

– معالجة آثار الهجرة الناتجة عن التأثيرات المفاجئة والتدريجية البطيئة للتغير المناخي.

– الإقرار بأن الهجرة تعد بمثابة إستراتيجية للتكيف مع المخاطر البيئية وجعلها خياراً متاحاً لأكثر الفئات ضعفاً. ويمكن لسياسات الهجرة أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية في حالة التحركات المحتملة عبر الحدود، فضلاً عن دراسة إتاحة فرص جديدة للهجرة الشرعية.

– مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستجابة للتغير المناخي من خلال تضمين الهجرة والتنقل في خطط التكيف الوطنية.

– دمج العلاقة بين التغير المناخي والهجرة ضمن إستراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية.

وقد ترغب بعض الدول على المدى الطويل في مراجعة الصكوك القانونية الحالية وإطار السياسات للتعرف على الحلول الجديدة المحتملة التي يمكن تقديمها لتحسين وضع هؤلاء الذين ينتقلون بفعل عوامل ذات صلة بالتغير المناخي. قد يعمل ذلك على معالجة الثغرات التشريعية والتمكين من اتباع نهج معين وقد يسهم في تحسن حوكمة هذه المسألة. ورغم ذلك فإن تطوير إطار عمل تشريعي شامل يجب ألا يكون عائقاً أمام البحث الفوري عن خيارات يمكن العمل بها في مجال السياسات لمواجهة التحديات الناجمة عن التغير المناخي والهجرة والنزوح.

يدرك الفريق العالمي المعني بالهجرة مدى صعوبة تحديد فئة معينة من المهاجرين وتقدير كمها بشكل منفصل عن الفئات الأخرى. ونظراً لعدم وجود تعاريف متفق عليها دولياً، يشير الفريق العالمي المعني بالهجرة إلى أهمية وجود مصطلحات مختلفة من بينها "الهجرة لأسباب بيئية"، أو "الهجرة ذات الصلة بالتغير المناخي"، أو "التنقل ذو الصلة بالمناخ". وبغض النظر عن نقاط قوتها وضعفها المختلفة، يأمل الفريق العالمي المعني بالهجرة في الحد من استخدام مسميات مثل "لاجئ" بسبب التغير المناخي أو لأسباب بيئية، وذلك لأن اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ لا تعتبر العوامل البيئية في حد ذاتها أحد الأسس التي يمكن بموجبها منح صفة اللاجئ.

يرحب الفريق العالمي المعني بالهجرة بالمبادرات التي تم إطلاقها حتى الآن من جانب المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بما في ذلك إطار عمل كانكون للتكيف المعتمد عام 2010 في مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عقد في كانكون. كما يشير كذلك إلى مبادئ نانسن المعتمدة عام 2011 في

مؤتمر نانسن بشأن تغير المناخ والنزوح في القرن الحادي والعشرين. ويحث الفريق العمليات الحكومية الدولية لتتناول في وقت لاحق العلاقات التي تربط بين تغير المناخ والهجرة والنزوح.

إضافةً إلى ذلك، يناشد الفريق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) المقرر انعقاده في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو/ حزيران عام 2012 لدمج هذه التحديات ضمن إطار التزاماتها العالمية تجاه التنمية المستدامة.